COFI/2009/2 A

November 2008

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة | 联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Продовольственная и сельскохозяйственная организация Объединенных Наций | Organización de las Naciones Unidas para la Agricultura y la Alimentación

لجنة مصايد الأسماك

الدورة الثامنة والعشرون

روما، إيطاليا، 2-6 مارس/آذار 2009

سير العمل في تنفيذ مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد وخطط العمل الدولية والاستراتيجية ذات الصلة

الموجز

تقدم هذه الورقة موجزاً لأنشطة البلدان الأعضاء في منظمة الأغذية والزراعة، والهيئات الإقليمية لمصايد الأسماك، والمنظمات غير الحكومية، والأمانة التي دعمت تنفيذ مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة عام 1995 والصكوك ذات الصلة منذ عام 2007. وهذا هو التقرير السادس من هذا القبيل الذي يُعد من أجل لجنة مصايد الأسماك التابعة للمنظمة. وبعد عرض التقرير للإجراءات المتخذة من جانب منظمة الأغذية والزراعة لتشجيع وتعزيز تنفيذ المدونة، يستعرض التقرير الأنشطة والتطبيقات على الصعيد الوطني، ويتناول بالتمحيص أنشطة الهيئات الإقليمية لمصايد الأسماك والمنظمات غير الحكومية، وينظر في دور برنامج مدونة الأسماك الخاص بالمنظمة. أما القسم الأخير من الورقة فهو يقترح الإجراء الذي يُرجى أن تتخذه اللجنة.

طُبع عدد محدود من هذه الوثيقة من أجل الحدّ من تأثيرات عمليات المنظمة على البيئة والمساهمة في عدم التأثير على المناخ. ويرجى من السادة المندوبين والمراقبين التكرّم بإحضار نسخهم معهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية منها. ومعظم وثائق اجتماعات المنظمة متاحة على الإنترنت على العنوان التالي: WWW.FAO.ORG.

المقدمة

1 – تنص المادة 4 من مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد الصادرة عن المنظمة عام 1995، في جملة أمور، على أن تقدم المنظمة إلى لجنة مصايد الأسماك تقريراً عن تنفيذ المدونة. وهذا التقرير هو سادس تقرير تعده الأمانة من أجل اللجنة. والمعلومات الواردة في التقرير قدمها الأعضاء والهيئات الإقليمية لمصايد الأسماك والمنظمات غير الحكومية والأمانة. وقد جرت عملية مقارنةً وتحليل للمعلومات على أساس استبيانات التقييم الذاتي المقدمة إلى المنظمة. ويمكن الاطلاع على موجز إحصائي لردود الأعضاء لكي يُقرأ اقتراناً بهذه الورقة.

2 – رد 68[1] بلداً من البلدان الأعضاء (33 في المائة من البلدان الأعضاء في المنظمة)[2] على الاستبيان من أجل تقرير عام 2009 مقارنةً برد 70 بلداً عضواً من أجل تقرير عام 2007. وعلاوة على ذلك، ردت 14 هيئة إقليمية لمصايد الأسماك[3] (41 في المائة من الهيئات التي أُرسلت الاستبيانات إليها) من أجل هذا التقرير مقارنةً برد 19 هيئة في عام 2007. وإضافة إلى ذلك، وردت ردود من ست منظمات غير حكومية (أُرسل 27 استبياناً) مقارنةً بتسع منظمات في عام 2007.[4]

---

1 أُرسل الخطاب والاستبيان اللذان يطلبان من البلدان الأعضاء تقديم مُدخل في 5 مايو/أيار 2008 مع تحديد يوم 7 يوليو/تموز 2008 كآخر موعد لتقديم البيانات. وقد تم تمديد هذا الموعد حتى تاريخ 15 أغسطس/آب 2008، بعد إرسال رسالتي تذكير. وبحلول ذلك التاريخ كان 68 بلداً عضواً قد ملأ الاستبيانات. وبعد 15 أغسطس/آب 2008 وردت سبعة ردود إضافية (من كمبوديا والبرتغال وسلوفينيا وإيطاليا وأذربيجان ونيوزيلندا والاتحاد الأوروبي، بحسب تاريخ استلام الردود). ولا تنعكس هذه الردود في التحليل. ورد بلد عضو، هو سويسرا، برسالة بريد إلكتروني أفاد فيها بأن الاستبيان ليس وثيق الصلة به. ولم تُحسب هذه الرسالة كرد في التحليل.

2 في هذا التقرير، تعني الإشارة إلى "البلدان الأعضاء" تلك البلدان الأعضاء في المنظمة التي ردت على الاستبيان والتي أُخذت ردودها في الاعتبار عند تجميع التقرير.

3 هيئة مصايد الأسماك لآسيا والمحيط الهادي (APFIC)، وهيئة صون موارد الحياة البحرية في القطب الجنوبي (CCAMLR)، وهيئة صون أسماك التونة الجنوبية ذات الزعنفة الزرقاء (CCSBT)، والهيئة العامة لمصايد الأسماك في البحر المتوسط (GFCM)، وهيئة أسماك التونة المدارية للبلدان الأمريكية (IATTC)، والهيئة الدولية لأسماك الهلبوت في المحيط الهادي (IPHC)، وهيئة نهر الميكونغ (MRC)، ومنظمة صون أسماك السلمون في شمال المحيط الأطلسي (NASCO)، وهيئة الأسماك المهاجرة من البحر إلى النهر في شمال المحيط الهادي (NPAFC)، وهيئة مصايد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي (NEAFC)، والهيئة الدائمة لجنوب المحيط الهادئ (CPPS)، والهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك (RECOFI)، ومنظمة مصايد الأسماك في جنوب شرق المحيط الأطلسي (SEAFO)، وهيئة مصايد الأسماك في غرب وسط المحيط الهادي (WCPFC).

4 وردت ردود من مجموعة شركات صيد الأسماك في بلدان ثالثة (CEPPT)، والائتلاف من أجل اتفاق عادل بشأن مصايد الأسماك (CFFA)، ومنظمة العمل الجماعي الدولي لدعم مصايد الأسماك (ICSF)، وشبكة مراكز تربية الأحياء المائية في أوروبا الوسطى والشرقية (NACEE)، ومنظمة النهوض بصيد أسماك التونة الرشيد (OPRT)، والاتحاد العالمي لصون الطبيعة (IUCN).

الإجراءات التي اتخذتها المنظمة لتشجيع وتعزيز تنفيذ المدونة

3 – تواصل المنظمة دعم تنفيذ المدونة من خلال الأنشطة البرنامجية العادية والميدانية التي تقوم بها. ومنذ تقرير عام 2007، اضطلعت إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية بعدد من الأنشطة الأساسية التي تهدف تحديداً إلى تشجيع وتعزيز تنفيذ المدونة.

4 – وأصدرت المنظمة تكليفاً بإجراء دراسة في عام 2008 لتحليل مدى تنفيذ وتأثير المدونة منذ عام 1995.[5] وكان التحليل عالمياً وتناول تربية الأحياء المائية ومصايد الأسماك. وكان الهدف من الدراسة هو تحديد مَنْ الذي نفّذ المدونة وإلى أي مدى وما هي تأثيراتها الرئيسية في ما يتعلق بتيسير إدارة موارد الأحياء المائية إدارة رشيدة ومستدامة بدرجة أكبر. وأظهر التحليل أن التغيرات الجوهرية التي حدثت في قطاع مصايد الأسماك منذ عام 1995 ظلت محدودة. ويوجد ملخص للوثيقة في COFI/2009/Inf.10. وسيُتاح التقرير الكامل في الدورة.

5 – وفي عام 2008 أصدرت المنظمة تكليفاً بإعداد دراسة[6] لتقييم الإمكانية التقنية لاستخدام الإبلاغ الإلكتروني كجزء من الإبلاغ كل سنتين عن تنفيذ المدونة، ولتقييم مزايا ذلك ومعوقاته وتكلفته. وفي هذا السياق، جرى تعريف الإبلاغ الإلكتروني بأنه إجراء استقصاء (استبيان) إلكترونياً بشكل يمكّن من إجراء تحليل إحصائي ومن إعداد تقارير بدون إدخال معلومات الاستقصاء مرة أخرى يدوياً. وقد بُحث نوعان من الإبلاغ الإلكتروني هما: استقصاءات الجداول الحاسوبية، والاستقصاءات الشبكية. ويرد تلخيص لنتائج الدراسة وتوصياتها في الوثيقة COFI/2009/Inf.11. وسيُتاح التقرير الكامل في الدورة.

6 – وقد اضطلعت المنظمة بأنشطة عديدة واقترحت آليات لتحسين الاطلاع على المعلومات الأساسية لدعم تنفيذ المدونة، وتقاسم تلك المعلومات، على المدى الطويل. [7] وفي عام 2008 أُعدت "الخطوط التوجيهية الفنية للصيد الرشيد: تبادل المعلومات والمعرفة". وقد جرى القيام بهذا العمل لأن بلداناً كثيرة أعضاء في المنظمة، لا سيما البلدان النامية، أوضحت أن عدم إمكانية الحصول على معلومات وثيقة الصلة ودقيقة وحسنة التوقيت يمثّل عائقاً يحول دون تنفيذ المدونة. وتستكشف الوثيقة COFI/2009/Inf.12 القضايا ذات العلاقة وتستعرض تبادل المعلومات والمعرفة دعماً لتنفيذ المدونة.

---

5 Hosch, G. 2008. Analysis of the Implementation and Impact of the FAO Code of Conduct for Responsible Fisheries since 1995. FAO Fisheries Circular No. 1038.Rome, FAO (قيد الإعداد).

6 Bueno, P, Hosch, G. and P. Macgillivray. 2008. Electronic Options for Monitoring Implementation of the FAO Code of Conduct for Responsible Fisheries. FAO Fisheries Circular No 1039. Rome, FAO (قيد الإعداد).

7 أُعدت خطوط توجيهية بشأن النشر الرقمي موجّهة إلى المؤسسات الصغيرة لصيد الأسماك ذات الموارد المحدودة. وقد رحّبت اللجنة الاستشارية لبحوث مصايد الأسماك في دورتها السادسة التي عُقدت عام 2006 بالمستودع الرقمي Support for the Aquatic Commons <http://aquacomm.fcla.edu>، الذي تُديره الرابطة الدولية لمكتبات ومراكز معلومات علم الأحياء المائية والبحار لتيسير تبادل معلومات بحوث علم الأحياء المائية وإدارتها.

7 – وقامت المنظمة أيضاً بطائفة واسعة من الأنشطة الموجهة الأخرى لدعم تنفيذ المدونة. وتضمَّن بعض هذه الأنشطة عقد حلقات عمل إقليمية ووطنية لتعميق تنفيذ المدونة، وإعداد خطوط توجيهية فنية، وترجمة بعض الخطوط التوجيهية إلى اللغة الروسية، ووضع خطط عمل وطنية لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم.

الأنشطة والتطبيقات على الصعيد الوطني

لمحة عامة

8 – تُحدد المادة 2 من المدونة عشرة أهداف، وقد طُلب إلى البلدان الأعضاء أن ترتِّبْ وثاقة صلة تلك الأهداف بسياقاتها الوطنية. وقد استمر إعطاء أعلى الأولويات إلى الهدفين (أ) و (ب)، في حين أُعطيت أدنى درجات وثاقة الصلة إلى الهدفين (د) و (ي). [8] وقد عكس ذلك اتجاهات عام 2007 مع فارق هو صعود الهدف (ح) الأدنى ترتيباً من آخر ترتيب إلى ثالث آخر ترتيب في عام 2009، مما يشير إلى أن الانعكاسات التجارية في مجال مصايد الأسماك ربما أصبحت تنال اهتماماً أكبر مما كان الوضع عليه سابقاً.

9 – والمدونة مقسَّمة إلى مواضيع تضم ثمانية مجالات تقنية لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية. وقد طُلب من البلدان الأعضاء أن تحدد ترتيب أولوية هذه المجالات على الصعيد الوطني. وظلت إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية تحظى بأعلى درجات الأولوية، مما يمثّل استمراراً للاتجاه السائد منذ عام 2001. وكان ترتيب قضية إدماج مصايد الأسماك في إدارة السواحل والمناطق ومصايد الأسماك الداخلية هو آخر أولويتين. وصعدت قضيتا ممارسات ما بعد الصيد والتجارة، اللتان كانتا تحتلان أدنى درجتين من درجات الأولوية في عام 2007، بمرتبتين، ربما لنفس الأسباب المذكورة أعلاه في ما يتعلق بالأهداف.

10 – وقد أبلغ ثلاثة وتسعون في المائة من البلدان الأعضاء المجيبة أن لديها سياسات وتشريعات وطنية تتوافق كلياً أو جزئياً مع المدونة. ومن حيث تعزيز الوعي بشأن المدونة، كانت الآليات الأكثر استخداماً من جانب البلدان الأعضاء هي الاجتماعات، وحلقات العمل، والحلقات الدراسية، وتحسين أطر السياسات والأطر القانونية. أما استخدام وسائط الإعلام الذي كانت أهميته قد تضاعفت في عام 2007 فقد تراجعت أهميته في عام 2009 إلى المستويات الأدنى التي كان عليها في السنوات السابقة. وانطبق نفس الوضع أيضاً على بناء الوعي على مستوى "القواعد الشعبية" والعمل الترويجي من جانب المنظمات غير الحكومية.

[8] الهدف (أ): أن تُرسي مبادئ للصيد ولأنشطة الصيد الرشيدة، مع مراعاة جميع ما يرتبط بها من الجوانب البيولوجية والتكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتجارية؛ والهدف (ب): أن ترسي مبادئ ومعايير لإعداد وتنفيذ سياسات وطنية لصون الموارد السمكية ومصايد الأسماك وإدارتها وتنميتها بطريقة رشيدة؛...الهدف (د): أن تكون مرشداً يمكن استخدامه على النحو المناسب في صياغة وتنفيذ الاتفاقيات الدولية وغيرها من الصكوك القانونية؛ ... الهدف (ي): أن تشجّع البحوث في مجال مصايد الأسماك وكذلك النظم الإيكولوجية المرتبطة بها والعوامل البيئية ذات الصلة؛ ... الهدف (ح): أن تشجّع التجارة في الأسماك والمنتجات السمكية بما يتفق والقواعد الدولية ذات الصلة.

إدارة مصايد الأسماك

11 – من بواعث القلق أن ما يقرب من 33 في المائة من البلدان الأعضاء أبلغت عن عدم وجود أي خطط لديها لإدارة مصايد الأسماك. ومن بين الخطط التي أُعدت، كانت النسبة المئوية المُبلغ عنها والتي نُفِّذت في ما يتعلق بمصايد الأسماك الداخلية 84 في المائة، وكانت 94 في المائة في ما يتعلق بمصايد الأسماك البحرية.

12 – وظلت الأداة الأكثر استخداماً في إدارة مصايد الأسماك الداخلية والبحرية هي حظر ممارسات الصيد التدميرية. وأصبحت الآن حماية الأنواع المهددة بالانقراض تحتل مرتبة ثاني أهم أداة من أدوات إدارة مصايد الأسماك، بعد أن كان ترتيبها هو رقم خمسة في عام 2007.

13 – وكما كان الحال في عام 2007، أفاد ما يزيد بالكاد على نصف البلدان الأعضاء عن استحداث نقاط مرجعية مستهدفة خاصة بأرصدة محددة من أجل إدارة مصايد الأسماك. وفي غالبية الحالات، إما جرى الاقتراب من النقاط المرجعية المستهدفة الخاصة بأرصدة محددة، أو جرى تجاوزها، مما يشير إلى حدوث زيادة مستمرة في مصايد الأسماك الخاضعة للإدارة والتي إما أن تكون قاربت مرحلة الاستغلال الكامل (70 في المائة) أو مرحلة الاستغلال المفرط (60 في المائة). وكانت "المؤشرات الأخرى المُبلغ عنها والتي استُخدمت لإدارة الأرصدة السمكية تتعلق في معظمها ببيانات المصيد وجهد الصيد وبيانات تقدير الأرصدة. وفي الحالات التي حدث فيها تجاوز للنقاط المرجعية المستهدف المتعلقة بأرصدة محددة، كان أكثر الإجراءات التصحيحية المُبلغ عنها شيوعاً هو تنظيم جهد الصيد (41 في المائة). وتشمل التدابير الأخرى المُبلغ عنها استخدام المناطق والمواسم المغلقة (23 في المائة)، وبرامج الإنعاش (14 في المائة)، وتنظيم معدات الصيد وفرض حد أدنى لأحجام الأنواع (14 في المائة).

14 – وقد أفاد أربعة وثمانون في المائة من البلدان الأعضاء عن تطبيق المبدأ التحوطي في إدارة مصايد الأسماك. وظلت الأدوات المبلغ عنها لتطبيق المبدأ مماثلة لتلك التي أُبلغ عنها في السنوات السابقة. وظل تنفيذ الآليات والنُهُج التحوطية، من قبيل تحديد حصص بطريقة متحفظة وتحوطية، منخفضاً (بين 20 و 50 في المائة تبعاً للإقليم).

عمليات الصيد

15 – طُلب إلى البلدان الأعضاء أن تُبلغ عن آليات مراقبة عمليات الصيد في المياه الخاضعة لولايتها الوطنية وخارجها. وفي كلتا الحالتين، وحسبما ورد من إفادات في عام 2007، عن أن تحسين ترتيبات الرصد والمراقبة والإشراف ونُظم الترخيص الإجباري هما الآليتان الرئيسيتان اللتان تتحقق من خلالهما هذه المراقبة. وقد أصبح التعاون في ما بين البلدان ومن خلال المنظمات أو الترتيبات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك هو ثالث أهم خيار لمراقبة عمليات الصيد خارج نطاق الولاية الوطنية (24 في المائة)، مما يمثّل ارتفاعاً مستمراً في أهمية التعاون والمراقبة عبر الحدود.

16 – وأبلغ سبعة وستون في المائة من البلدان الأعضاء عن الاستفادة من تقييدات معدات الصيد ومن المراقبة الأكثر إحكاماً للحد من المصيد العرضي والمصيد المرتجع. أما الآليات الأخرى فقد نالت جميعها درجات منخفضة (أقل من 20 في المائة). وقد تضمّنت الإغلاقات الموسمية وإغلاقات مناطق، وتعيين حد أدنى لأحجام المصيد، وحظر المصيد المرتجع. وظلت السياسات الخاصة بتنظيم المصيد العرضي والمصيد المرتجع تتباين تبايناً واسعاً في ما بين البلدان الأعضاء، بحيث حظرت بعض البلدان المصيد المرتجع تماماً بينما حظرت بلدان أخرى إنزال الأنواع غير المستهدفة على البر.

17 – وفي ما يتعلق بنُظم رصد السفن، أبلغ 67 في المائة من البلدان الأعضاء عن تنفيذ نُظم رصد السفن جزئياً أو كلياً، بينما كانت بقية الدول الأعضاء تعتزم القيام بذلك في المستقبل. وهذه البيانات أيّدت الجزم في عام 2007 بأن معدل إتباع هذه النظم أبدى بعض دلائل الثبات.

18 – وفي ما يتعلق بعمليات الصيد، تزايد القلق بشأن معدات الصيد المهجورة أو المفقودة، أو المتخلص منها بشكل آخر وذلك بسبب تأثيراتها البيئية والاجتماعية والاقتصادية السلبية العديدة التي زادت زيادة كبيرة خلال السنوات الخمسين الماضية مع تزايد قدرة الصيد واستخدام معدات صيد أكثر دواماً. وقد دعت الجمعية العامة للأمم المتحدة الدول ومنظمة الأغذية والزراعة والمنظمة البحرية الدولية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك وغيرها إلى اتخاذ تدابير لمعالجة القضية.[9] وتحقيقا لذلك أعدت منظمة الأغذية والزراعة بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقريراً يتضمن توصيات شاملة.[10]

19 – وقد أثيرت قضية السلامة في قطاع مصايد الأسماك في الدورة السابعة والعشرين للجنة مصايد الأسماك.[11] وأعرب عدد كبير من البلدان الأعضاء عن القلق بشأن السلامة في البحر بالنسبة لسفن الصيد، لا سيما السفن الصغيرة. وحثت تلك البلدان المنظمة على مواصلة التعاون مع المنظمة البحرية الدولية. ويرد في الوثيقة COFI/2009/Inf.13 موجز لأنشطة المنظمة التي تدعم تنفيذ المدونة في ما يتعلق بالسلامة في البحر، ونتائج مشاورة الخبراء بشأن أفضل الممارسات في ما يتعلق بالسلامة في البحر في قطاع مصايد الأسماك، التي عُقدت في نوفمبر/تشرين الثاني 2008.

تنمية تربية الأحياء المائية

20 – ذكر ثلاثة وسبعون في المائة من البلدان الأعضاء أن لديها إطاراً قانونياً أساسياً ينظّم تنمية تربية الأحياء المائية الرشيدة. وتشجّع المنظمة البلدان على إعداد مدونات لأفضل الممارسات والإجراءات، وإتباع تلك المدونات وتنفيذها،

---

[9] قرارات للجمعية العامة من بينها A/RES/60/30, A/RES/60/31 and A/RES/61/222.

[10] منظمة الأغذية والزراعة 2008: Abandoned, Lost or Otherwise Discarded Fishing Gear. FAO Fisheries and Aquaculture Technical Paper No 523 (قيد الإعداد).

[11] منظمة الأغذية والزراعة 2007: تقرير الدورة السابعة والعشرين للجنة مصايد الأسماك. FAO Fisheries Report No 830 78 صفحة، منظمة الأغذية والزراعة، روما، (الفقرة 82). ويعتبر صيد الأسماك واحداً من أخطر المهَن في العالم بحيث يقدّر أن 24 000 حالة وفاة تحدث سنويا فيها. انظر ILO. 1999. Report of the Tripartite Meeting on Safety and Health in the Fishing Industry. ILO. Geneva.

في ما يتعلق تحديداً بإدخال ونقل الكائنات الحية ونقلها. وذكر أكثر من 50 في المائة من البلدان الأعضاء أنها وضعت تلك الصكوك على مستوى الحكومة، بينما ذكر ما يزيد بالكاد على 33 في المائة من البلدان الأعضاء أنها وضعت تلك الصكوك على مستوى المنتجين. وتمثّل هذه النتائج زيادة كبيرة في الانخراط على مستوى الحكومة. وارتفع أيضاً انخراط الجهات المورِّدة والمصنِّعة ارتفاعاً قوياً بحيث بلغ 25 في المائة.

21 – وقد شجّعت المدونة البلدان الأعضاء على أن تُجري بانتظام تقييمات بيئية لعمليات تربية الأحياء المائية، وأن ترصد تلك العمليات، وتقلل إلى أدنى حد من التأثيرات الضارة لإدخال أنواع غريبة.[12] وذكر أكثر من 80 في المائة من البلدان الأعضاء أنها انخرطت انخراطاً نشطاً في تنفيذ هذه الآليات. وحددت البلدان الأعضاء أيضاً عدداً من الاحتياجات لتحسين تنفيذ هذه الآليات، من بينها، في جملة أمور، تعزيز القدرة التقنية في مجالات إجراء التقييمات البيئية والإقلال إلى أدنى حد من التأثيرات الضارة لإدخال أنواع غريبة، وتحسين نطاق وتغطية عمليات رصد تربية الأحياء المائية.

22 – وتشجِّع الدول على النهوض بالممارسات الرشيدة لتربية الأحياء المائية دعماً للمجتمعات الريفية، ومنظمات المنتجين، ومستزرعي الأسماك. وذكر نحو 98 في المائة من البلدان الأعضاء أنها اتخذت خطوات في هذا الاتجاه، مما يمثّل زيادة قوية نوعاً ما مقارنةً بأرقام عامي 2005 و 2007. وكان أكثر الأشكال شيوعاً لتحقيق هذا الهدف هو من خلال إدخال تحسينات على الأطر القانونية وإعداد استراتيجيات وخطط وسياسات وطنية لتنمية تربية الأحياء المائية.

دمج مصايد الأسماك في إدارة المنطقة الساحلية[13]

23 – أشار اثنان وستون في المائة من البلدان الأعضاء إلى وجود إطار قانوني لديها للإدارة المتكاملة لموارد مصايد الأسماك والمناطق الساحلية، مما يمثّل ارتفاعاً طفيفاً مقارنةً بنتائج عام 2007. وبدا أن أكبر التحديات التي واجهت إدماج مصايد الأسماك في إدارة المنطقة الساحلية تتمثل في تلك ذات الطابع السياساتي والمؤسسي. وكان هذا يرجع إلى عدم كون إدماج مصايد الأسماك في أطر إدارة المنطقة الساحلية يشكّل أولوية على صعيد السياسات في بلدان كثيرة.

24 – وقد تغيّرت الاتجاهات المتضاربة داخل مصايد الأسماك وفي ما بين قطاع مصايد الأسماك وغيره من القطاعات العاملة في المنطقة الساحلية تغيراً ضئيلاً على مدار السنوات الثماني الأخيرة. وظلت النزاعات داخل قطاع مصايد الأسماك أكثرها بروزاً، مع اكتساب النزاعات بشأن معدات الصيد في المياه الساحلية أعلى مرتبة، تليها النزاعات بين مصايد الأسماك الساحلية والصناعية. وكانت مجالات النزاع المحتملة التي تهدد بأقل قدر من النزاعات هي ما يحدث بين قطاع مصايد الأسماك من ناحية وقطاعي تنمية الموانىء وتربية الأحياء المائية الساحلية من الناحية الأخرى. وكانت هناك آليات لحل النزاعات في حوالي 80 في المائة من البلدان الأعضاء في حالة النزاعات الجسيمة، مما يمثّل زيادة قدرها 10 في المائة مقارنةً بأرقام عام 2007.

[12] الأنواع الغريبة تشمل الأرصدة غير المحلية والمحوّرة وراثيا.

[13] المسائل المندرجة تحت هذا العنوان هي تلك الوحيدة التي أجابت بشأنها البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بصفتها الذاتية.

ممارسات ما بعد الصيد والتجارة

25 – أبلغ سبعة وسبعون في المائة من البلدان الأعضاء أن لديها نظاماً فعالاً لسلامة الأغذية وضمان جودتها من أجل الأسماك ومنتجات مصايد الأسماك. وظل من غير الواضح في ما يتعلق بكثير من البلدان النامية ما إذا كانت نظم ضمان الجودة المُبلغ عنها تنطبق على قطاع المأكولات البحرية الوطني بأكمله أو على قطاع تصدير المأكولات البحرية فقط.

26 – وذكر أربعة وثمانون في المائة من البلدان الأعضاء أنها اتخذت خطوات لتقليل خسائر ما بعد الصيد أثناء التجهيز والتوزيع والتسويق. وكانت التدابير الرئيسية الثلاثة المتخذة تشير إلى تحسين إثارة الوعي والتدريب، وسنْ لوائح تنظيمية لسلامة الأغذية، ووضع إجراءات ومعايير، وتنفيذ طريقة نقاط المراقبة الحرجة وتحليل المخاطر والتدريب عليها.

27 – واتخذ حوالي 67 في المائة من البلدان الأعضاء خطوات للنهوض بالاستخدام المحسِّن للمصيد العرضي في التجهيز والتوزيع والتسويق، وهو ما يمثّل زيادة قوية مقارنةً بأرقام عام 2007. وظلت التدابير الأساسية المتخذة لتحقيق هذا الهدف هي تدابير عامة، مع تصدُّر مشاريع التوزيع وإضافة القيمة والبحث والتطوير القائمة. وأبلغ ثمانون في المائة من البلدان الأعضاء أن لديها آليات للقضاء على تجهيز الموارد التي يكون قد جرى صيدها بطريقة غير قانونية، والقضاء على التجارة فيها. وكانت أبرز الآليات المستخدمة لتحقيق هذا الهدف هي نُظم الرقابة والتفتيش المعززة واستخدام نظم تتبُّع المنشأ وإصدار شهادة به.

28 – وفي حين كانت غالبية الجهات المنتجة في وضع يسمح لها بتتبُّع مصدر منتجات مصايد الأسماك التي تشتريها (83 في المائة)، فإن أكثر من 50 في المائة من المستهلكين ظلوا غير قادرين على القيام بذلك (43 في المائة).[14]

بحوث مصايد الأسماك

29 – أبلغ ثمانية وستون في المائة من البلدان الأعضاء أن لديها إحصاءات يعوَّل عليها بشأن البعض على الأقل من الأرصدة المستغلَّة لديها.[15] وهذا يشير إلى اتجاه تصاعدي مستمر، حسبما تبيَّن على مدى السنوات الأسبق. ونسبة الأرصدة الهامة تجارياً التي تم الحصول على بيانات يعوَّل عليها عنها كانت متساوية تقريباً في عام 2009 وعام 2007 (58 في المائة و 56 في المائة).

30 – وذكر خمسة وسبعون في المائة من البلدان الأعضاء أن الإحصاءات الخاصة بالمصيد وجهد الصيد تُجمع بطريقة حسنة التوقيت، وكاملة ويعوَّل عليها. وفي الوقت نفسه، أبلغ الثلثان فقط من البلدان الأعضاء عن وجود ما يكفي من الموظفين المؤهلين لإنتاج بيانات تدعم إدارة مصايد على نحو مستدام. وفي ما يتعلق بالقضية الأخيرة، كانت حالة

[14] لا يميِّز الاستبيان بين مُنتَج الصيد الطبيعي والمنتَج المستزرع. وكانت هناك أيضاً فروق ملحوظة في ما بين الأقاليم لا سيما في ما يتعلق بتحديد المستهلكين.

[15] بافتراض أن ترك مكان الإجابة فارغاً يعني "لا" أو "لا يوجد".

أفريقيا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي هي الأضعف، بحيث أبرزت التحديات التي تواجه هذان الإقليمان من حيث توافر موارد بشرية مؤهلة وموارد مالية كافية.

31 – ولا يزال ترتيب مصادر البيانات بشأن وضع خطط إدارة مصايد الأسماك كما كان. وجاء أبرز مصدر للمعلومات بالنسبة للمديرين من بيانات المصيد وجهد الصيد، تليها مسوح أخذ العينات في الموانئ، ومسوح سُفُن الأبحاث. وشملت المصادر الأقل بروزاً البيانات المستمدة من منشآت التجهيز والأسواق، وبيانات المسوح الإطارية، والبيانات الاجتماعية – الاقتصادية. وأُبلغ عن وجود ثغرات أساسية في البيانات في مجالات بيانات حالة الأرصدة، وبيانات المصيد وجهد الصيد، وبيانات مصايد الأسماك الحرفية، والبيانات المتعلقة بالمصيد الذي لا يجري إنزاله على البر.[16] وكان أكثر المعوقات شيوعاً التي واجهتها الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء لمعالجة ثغرات البيانات هو نقص الموارد البشرية والمالية.

32 – وفي حين ذكر أكثر من 70 في المائة من البلدان الأعضاء أنها ترصد بشكل روتيني حالة البيئة البحرية، فإن 50 في المائة فقط من البلدان الأعضاء هي التي أبلغت عن رصد المصيد العرضي والمصيد المرتجع بصورة منتظمة، مما يمثّل انعكاساً للاتجاهات في عامي 2005 و 2007. وكانت لدى الكثير من مصايد الأسماك التجارية البارزة معدلات كبيرة من المصيد العرضي والمصيد المرتجع، تجاوزت في بعض الأحيان 100 في المائة من المصيد المستهدف.

خطط العمل الدولية

33 – حدَّد سبعون في المائة من البلدان الأعضاء أن الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم يمثل مشكلة. ومن هذه البلدان الأعضاء، اتخذ 60 في المائة خطوات لوضع خطط عمل وطنية لمكافحة ذلك الصيد. وأعد ما يقل قليلاً عن ثلثيها خطط العمل الوطنية الخاصة بها لمكافحة ذلك الصيد.

34 – ويبدو أن تنفيذ خطة العمل الدولية لإدارة طاقة الصيد، التي أعدتها المنظمة في عام 1999، حقق تقدماً طفيفاً بحيث شرع ما يقل عن 70 في المائة من البلدان الأعضاء في إجراء تقييمات أولية. بيد أن 40 في المائة من البلدان الأعضاء زعمت أنها انتهت من التقييم الأوّلي، مما يمثّل زيادة بمقدار ستة أمثال مقارنةً بأرقام عام 2007. وكانت الوسائل المفضّلة لقياس طاقة الصيد هي تقييم المصيد والجهد (56 في المائة)، والمسوح الإطارية والتعدادات (32 في المائة)، وتقييم القدرة التقنية للأسطول (20 في المائة).

35 – وقد أجرى حوالي 50 في المائة من البلدان الأعضاء تقييماً لما إذا كانت ثمة حاجة إلى خطة وطنية لتنفيذ خطة العمل الدولية لإدارة وصون أسماك القرش، التي أعدتها المنظمة في عام 1999، مما يمثّل تعادلاً مع أرقام 2007. بيد أن 90 في المائة من البلدان الأعضاء أعدت ونفّذت خطة عمل وطنية لإدارة أسماك القرش، وهو ما يمثّل زيادة كبيرة

[16] تشمل "بيانات الأسماك التي لم يجر إنزالها على البر" الأسماك المرتجعة والنقل بين السفن في البحر.

مقارنةً بأرقام عام 2007. وزادت نية البلدان التي لم تُعد خطة حتى الآن أن تفعل ذلك من عام 2007 (44 في المائة) إلى عام 2009 (67 في المائة)، مما يشير إلى إيلاء مزيد من الاهتمام لإدارة موارد أسماك القرش.

36 – وقد أجرى ثمانية وثلاثون في المائة من البلدان الأعضاء تقييماً لمشاكل الصيد بالخيوط الطويلة والمصيد العرضي غير المتعمّد من الطيور البحرية. وخلص حوالي 67 في المائة من البلدان الأعضاء التي أجرت تلك التقييمات إلى أن ثمة حاجة إلى خطط العمل الوطنية للحد من المصيد العرضي من الطيور البحرية في المصايد التي تستخدم الخيوط الطويلة، وهو ما يمثّل زيادة مقارنةً بأرقام عام 2007. وقد اتجه عدد البلدان الأعضاء التي نفّذت خطط عملها الوطنية بشأن الطيور البحرية إلى التصاعد بطريقة صحية من 33 في المائة (2005) إلى 60 في المائة (2007)، ثم إلى 78 في المائة (2009).

37 – واستجابة للطلب المقدّم في الدورة السابعة والعشرين للجنة مصايد الأسماك،[17] عُقدت في سبتمبر/أيلول 2008[18] مشاورة خبراء لإعداد خطوط توجيهية تقنية لعام 1999 لأفضل الممارسات من أجل خطة العمل الدولية، الصادرة عن المنظمة في 1999، للحد من المصيد العرضي للطيور البحرية في المصايد التي تستخدم الخيوط الطويلة وخطط العمل الوطنية المتعلقة بتلك الطيور. وقد أوصت المشاورة بأن تنشر المنظمة وتوزِّع الخطوط التوجيهية التقنية لأفضل الممارسات وغير ذلك من مشاريع النصوص التقنية الخاصة بالمنظمة بشأن تدابير التخفيف من آثار الصيد على الطيور البحرية.

38 – وذكر ما يقرب من 67 في المائة من البلدان الأعضاء أنها على وعي باستراتيجية المنظمة لتحسين المعلومات بشأن حالة مصايد الأسماك الطبيعية واتجاهاتها، بينما زعمت نفس النسبة التي كانت على وعي بالاستراتيجية أنها بدأت في إعداد خطط وبرامج، وهو ما يمثّل زيادة بأكثر من 50 في المائة مقارنةً بأرقام عام 2007.

المعوقات، والحلول المقترحة، والاستنتاجات الأساسية

39 – ظلت الاتجاهات العامة المتعلقة بالمعوقات والحلول التي حُددت لتنفيذ المدونة بدون تغيير أساساً من عام 2007. ورئي أن أكبر المعوقات ترتبط بمجالات الموارد المالية (43 في المائة)، والموارد البشرية (42 في المائة)، والمعلومات والوعي (38 في المائة). وقد أبرز ذلك اتجاهاً عالمياً عاماً طويل الأجل بادياً في كل من البلدان المتقدمة والبلدان النامية وهو أن قطاعات مصايد الأسماك نادراً ما تكون لديها الموارد البشرية والمالية اللازمة لإدارة قطاع يتزايد تعقيده باستمرار.

[17] منظمة الأغذية والزراعة 2007: تقرير الدورة السابعة والعشرين للجنة مصايد الأسماك. FAO Fisheries Report 830. FAO Rome، 78 صفحة (الفقرتان 14 و80).

[18] منظمة الأغذية والزراعة 2008: تقرير مشاورة الخبراء لإعداد خطوط توجيهية تقنية لأفضل الممارسات من أجل خطة العمل الدولية وخطط العمل الوطنية بشأن الطيور البحرية. FAO Fisheries Report No 880. FAO. Rome (قيد الإعداد).

40 – والحلول التي حُددت لتحسين تنفيذ المدونة تعكس المعوقات إلى درجة كبيرة. وكانت أعلى الحلول مرتبة هي التدريب وبناء الوعي في ما يتعلق بجميع أصحاب المصلحة، ومن بينهم الحكومة (57 في المائة)، وزيادة الميزانيات المخصصة لإدارات مصايد الأسماك (33 في المائة)، وتحسين الهياكل المؤسسية والتنظيمية (29 في المائة).

41 – وبدا أن عدداً من الأرصدة المستغلَّة بالكامل والمستغلَّة بإفراط استمر في التزايد. وكان حوالي 33 في المائة من البلدان الأعضاء يفتقر إلى خطط لإدارة مصايد الأسماك. ومن الناحية الأخرى، بدا أن تقييم قدرة الصيد قد نال مزيداً من الاهتمام مقارنةً بالعامين الأخيرين. وكان هذا التطور إيجابياً وسيكون ذا أهمية للبلدان لكي تنتهي من إجراء تقييماتها لقدرتها ولكي تستخدم تلك التقييمات لتنفيذ التعديلات الضرورية.

42 – وكانت الانعكاسات التجارية في ما يتعلق بمصايد الأسماك تجتذب مزيداً من الاهتمام. ويمكن أن يكون هذا ناجماً عن الحالة الاقتصادية العالمية الراهنة، وارتفاع سعر المدخلات (لا سيما الوقود)، والاقتصاد الذي يتسم بطابع العولمة، وتصاعد أسعار السلع الأساسية. وكان يبدو أن آليات التجارة مؤهلة لاكتساب أهمية كأدوات لإدارة مصايد الأسماك في السنوات المقبلة.

أنشطة الهيئات الإقليمية لمصايد الأسماك والمنظمات غير الحكومية

الهيئات الإقليمية لمصايد الأسماك

43 – أجابت عشر هيئات إقليمية لمصايد الأسماك[19] بأن الخطط و/أو التدابير القائمة لإدارة مصايد الأسماك، بما فيها تلك التي اعتمدتها منظمات كل منها، تحتوي على أدوات أساسية للإدارة. وأفادت غالبيتها بأن تلك الخطط و/أو التدابير يُقصد بها كفالة أن يكون مستوى الصيد متفقاً مع حالة موارد مصايد الأسماك وأن التدابير من شأنها أن تسمح بانتعاش الأرصدة المستنفدة. وأشارت الهيئات الإقليمية لمصايد الأسماك في معظمها إلى أنها تعالج قضية انتقائية معدات الصيد وتوفّر سُبُل مشاركة أصحاب المصلحة في البت في القرارات المتعلقة بالإدارة. وأفاد أكثر من 50 في المائة منها بأنها تأخذ في الاعتبار مصالح صغار الصيادين. واتخذ نصف الهيئات الإقليمية لمصايد الأسماك تدابير لحظر أساليب وممارسات الصيد التدميرية، وإدارة القدرة، ومعالجة قضية التنوع البيولوجي لموائل الأحياء المائية ونظمها الإيكولوجية. وأفادت ثلاث هيئات[20] بأن لديها خططاً لإدارة مصايد الأسماك و/أو تدابير من أجل مصايد الأسماك الداخلية.

44 – وذكرت ست هيئات إقليمية لمصايد الأسماك[21] أنها أنشأت نقاطاً مرجعية مستهدفة لأرصدة محددة. وقد تباين عدد الأرصدة التي وُضعت بشأنها نقاط مرجعية وطرق تحديد تلك النقاط المرجعية. ولكن أربع هيئات إقليمية لمصايد الأسماك ذكرت أنه يجري الاقتراب من النقاط المرجعية التي حددتها، أو أنها تجاوزتها. وتداركاً لهذا الوضع،

[19] CCAMLR, CCSBT, GFCM, IATTC, IPHC, NASCO, NEAFC, RECOFI, SEAFO and WCPFC.

[20] MRC, NASCO and RECOFI.

[21] CCAMLR, CCSBT, GFCM, IPHC, NASCO and NEAFC.

اعتُمدت طائفة متنوعة من التدابير من بينها إتباع تدابير تقييدية من قبيل التدابير الملزمة المتعلقة بتجميد أو تخفيض جهد الصيد و/أو قدرة الأسطول المعني إلى جانب إعداد خطوط توجيهية بشأن برامج إعادة بناء الأرصدة.

45 – وذكرت عشر هيئات إقليمية لمصايد الأسماك[22] أنه قد جرى تطبيق النهج التحوطي في إدارة مصايد الأسماك. وكان من بين الطرائق التي طُبق بها النهج تحديد نقاط مرجعية تحوطية، وحدود للمصيد، وعتبة، وكذلك إقامة مناطق عازلة حول النقاط المرجعية، وإدخال تدابير لحماية الموائل الحساسة من قبيل مناطق المياه العميقة، وإعداد اتفاقية و/أو صكوك جديدة من قبيل الاتفاقات وخطط العمل والخطوط التوجيهية.

46 – وأجابت عشر هيئات إقليمية لمصايد الأسماك[23] بأنها اتخذت تدابير لكفالة ألا يُضطلع إلا بعمليات الصيد المتسقة مع تدابير الإدارة داخل المنطقة الخاضعة لاختصاصها. وكان من بين الخطوات المتخذة من جانب هذه الهيئات وضع قائمة لسفن الصيد المرخص لها وبالسفن التي تمارس الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، وبرامج الرصد والمراقبة والإشراف، ونُظم مراقبة السفن، وتدابير الدول المرفئية، ونظم الأطراف غير المتعاقدة. وأبلغت ثماني هيئات إقليمية لمصايد الأسماك[24] بأن المنظمات التابعة لها اتّبعت نظم مراقبة السفن.

47 – وأبلغت ثماني هيئات لمصايد الأسماك[25] بأنها اعتمدت تدابير على مدى السنتين المنصرمتين للحد من التدابير القائمة بشأن المصيد العرضي والمصيد المرتجع أو لتعزيز تلك التدابير. واشتملت تلك التدابير على فرض حدود للمصيد العرضي وكذلك استخدام تكنولوجيات للتخفيف منه واعتماد اتفاقات و/أو قرارات للإقلال إلى أدنى حد من المصيد المرتجع والمصيد العرضي، قدر الإمكان، من الأنواع غير المستهدفة من قبيل أسماك القرش والسلاحف البحرية والطيور البحرية والدلافين. وعملاً على حماية النظم الإيكولوجية البحرية الهشة في المياه العميقة، أدخل بعض هذه الهيئات، أو هو بصدد إدخال، تدابير للتخفيف من بينها إغلاق مناطق الجبال البحرية.

48 – وذكرت خمس هيئات إقليمية لمصايد الأسماك[26] أنها اتخذت خطوات لكفالة التربية الرشيدة للأحياء المائية بواسطة إجراء تقييمات بيئية لعمليات تربية الأحياء المائية، ورصد عمليات تربية الأحياء المائية و/أو الإقلال إلى أدنى حد من الآثار الضارة لإدخال أنواع غير محلية أو أرصدة محوّرة وراثياً تُستخدم في تربية الأحياء المائية. وجرى تحديد الاحتياجات المخصوصة لتحسين تلك التدابير، من قبيل الحاجة إلى تشريعات وطنية، وبناء القدرات، ووجود معايير موحدة للتقييمات البيئية، وتعزيز قاعدة البيانات.

22 CCAMLR, GFCM, IATTC, IPHC, MRC, NASCO, NEAFC, RECOFI, SEAFO and WCPFC.

23 CCAMLR, CCSBT, GFCM, IATTC, IPHC, MRC, NASCO, NEAFC, SEAFO and WCPFC.

24 CCAMLR, CCSBT, GFCM, IATTC, IPHC, NEAFC, SEAFO and WCPFC.

25 CCAMLR, IATTC, IPHC, NASCO, NEAFC, RECOFI, SEAFO and WCPFC.

26 CCSBT, GFCM, MRC, NASCO and RECOFI.

49 – وأجابت إحدى عشرة هيئة إقليمية لمصايد الأسماك[27] بأنها استخدمت بيانات المصيد وجهد الصيد من مصايد الأسماك التجارية في وضع خطط لإدارة مصايد الأسماك و/أو إتباع تدابير الإدارة. واستخدمت أيضاً غالبية هذه الهيئات بيانات من مسوح سفن الأبحاث، وأخذ عينات من على سطح السفن التجارية، وكذلك مسوح أخذ العينات في الموانئ. وكان من بين برامج الأبحاث المحددة الأخرى مسح كمي عن مصايد أسماك المياه الداخلية، ونظم تقدير الاستهلاك ونظم المراقبة العلمية النشطة والإلزامية، وبرامج وضع العلامات.

50 – وعددت تسع هيئات إقليمية لمصايد الأسماك[28] جهودها أو نواياها للمساعدة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في تنفيذ خطة العمل الدولية بشأن طاقة الصيد. واشتملت تلك الجهود على إثارة الوعي في البلدان الأعضاء بجملة وسائل من بينها تنظيم حلقات عمل، وإعداد خطط عمل إقليمية، والحد من الجهد والمصيد بإدخال تدابير من قبيل نهج الإدارة القائم على الأسطول، والنقاط المرجعية للقدرة، ومحاولة مراقبة عدد السفن استناداً إلى سجل سفن الصيد المرخص لها بالصيد.

51 – وقدمت سبع هيئات إقليمية لمصايد الأسماك[29] تفاصيل عن جهودها للمساعدة في تنفيذ خطة العمل الدولية بشأن أسماك القرش. واشتملت تلك الجهود على تنفيذ تدابير للصون من قبيل تلك المخصصة تحديداً لصون أسماك القرش؛ وحظر الصيد الموجّه لأسماك القرش وزعانف أسماك القرش، وإتباع نسبة لوزن الزعانف إلى وزن القرش قدرها خمسة في المائة على سطح السفن؛ وإنشاء وتنفيذ خطط عمل وطنية بشأن أسماك القرش؛ والنهوض ببرامج الأبحاث المتعلقة بمعدات الصيد البديلة للإقلال إلى أدنى حد من المصيد العرضي من أسماك القرش، ودراسة الهيكل الوراثي لأرصدة أسماك القرش.

52 – وقدمت سبع هيئات إقليمية لمصايد الأسماك[30] معلومات عن جهودها للمساعدة في تنفيذ خطة العمل الدولية بشأن الطيور البحرية. واشتملت هذه الجهود على تنفيذ تدابير للصون ترمي إلى التخفيف من المصيد العرضي للطيور البحرية؛ واستخدام وسائل للإقلال إلى أدنى حد من تفاعل الطيور البحرية، من قبيل الأعمدة المحدَّبة، وإنشاء وتنفيذ خطط عمل وطنية بشأن الطيور البحرية؛ وبرامج الرصد والأبحاث من قبيل جمع البيانات عن تفاعل الطيور البحرية؛ وتقييم المخاطر الإيكولوجية، وزيادة تطوير وصقل تدابير التخفيف من المصيد العرضي من الطيور البحرية.

53 – وعدّدت ثلاث عشرة هيئة إقليمية لمصايد الأسماك[31] جهودها للمساعدة في تنفيذ خطة العمل الدولية الصادرة عن المنظمة في عام 2001 بشأن منع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه. واشتملت تلك الجهود على تنظيم حلقات عمل إقليمية، ودعم إعداد وتنفيذ خطط عمل وطنية بشأن ذلك الصيد؛ وإدخال تدابير معزَّزة للرصد والمراقبة والإشراف تشمل تدابير تتعلق بالدول المرفئية؛ وتنفيذ تدابير لرصد التجارة ومراقبتها؛ ووضع قوائم بسفن الصيد

[27] CCAMLR, CCSBT, GFCM, IATTC, IPHC, NASCO, NEAFC, NPAFC, RECOFI, SEAFO and WCPFC.[27]

[28] APFIC, CCAMLR, CPPS, GFCM, IATTC, IPHC, NEAFC, SEAFO and WCPFC.

[29] CCAMLR, CPPS, IATTC, IPHC, NEAFC, SEAFO and WCPFC.

[30] CCAMLR, CCSBT, IATTC, IPHC, NEAFC, SEAFO and WCPFC.

[31] APFIC, CCAMLR, CCSBT, CPPS, GFCM, IATTC, IPHC, NASCO, NEAFC, NPAFC, RECOFI, SEAFO and WCPFC.

المرخّص لها بالصيد بما يشمل سجلاً إقليمياً لسفن الصيد؛ ووضع قوائم بسفن الصيد التي تمارس الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم؛ وتنفيذ نظم مراقبة السفن، والنهوض بالتعاون والتنسيق في ما بين الأطراف المتعاقدة ومع الهيئات الإقليمية الأخرى لمصائد الأسماك، بما يشمل تبادل المعلومات عن أنشطة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وأنشطة الإنفاذ المشتركة.

54 – وبيَّنت ثلاث عشرة هيئة إقليمية لمصايد الأسماك[32] جهودها للمساعدة في تنفيذ استراتيجية تحسين المعلومات بشأن حالة مصايد الأسماك واتجاهاتها. وأبلغت عدة هيئات إقليمية لمصايد الأسماك عن تعاونها مع منظمة الأغذية والزراعة، من قبيل جماعة العمل المعنية بتنسيق الإحصاءات الخاصة بمصايد الأسماك، ونظام رصد موارد مصايد الأسماك. وكان من بين الجهود الأخرى إصدار نشرات تنظيم حلقات عمل بشأن جمع المعلومات الإحصائية؛ واشتراط إبلاغ صارم عن المصيد وعن جهد الصيد، وتحديد معيار يمثِّل حداً أدنى لإحصاءات المصيد، ووضع استراتيجية إقليمية لاستخدام المعلومات الإحصائية الخاصة بمصايد الأسماك.

55 – وأشارت هيئتان إقليميتان لمصايد الأسماك إلى أنهما لا توجد لديهما ولايات على صعيد الإدارة وأنهما واجهتا قدراً من الصعوبة في الرد على الاستبيان، بينما أبلغتا أيضاً أنهما اتبعتا نهجاً تعاونياً مع الأطراف المتعاقدة ومع غيرهما من الهيئات الإقليمية لمصايد الأسماك من أجل النهوض بتنفيذ المدونة على الصعيد الإقليمي فضلاً عن الصعيد الوطني. واعتُرف بأن المدونة هي الأساس الذي يمكن أن تستند إليه الهيئات الإقليمية لمصايد الأسماك في إعداد خطط وتدابير الإدارة الخاصة بها. وأبلغت إحدى الهيئات عن عمليتها المستقلة لاستعراض الأداء وعن التطورات الأخيرة على سبيل المتابعة.

المنظمات غير الحكومية

56 – أجرت ست منظمات غير حكومية[33] تقييماً لأهداف المدونة من حيث أهميتها بالنسبة لوجود مصايد أسماك مستدامة وبالنسبة لوجود تربية مستدامة للأحياء المائية. وأشارت المنظمات غير الحكومية جميعها إلى أن هدف وضع مبادئ للصيد الرشيد ولأنشطة مصايد الأسماك مع أخذ جميع الجوانب البيولوجية والتقنية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتجارية في الاعتبار هو أمر بالغ الأهمية لوجود مصايد أسماك مستدامة وتربية مستدامة للأحياء المائية. وأشارت أيضاً إلى الأهمية الأكبر في ما يتعلق بالنهوض بالأبحاث بشأن مصايد الأسماك بما يشمل الأبحاث التي تتناول النظم الإيكولوجية ذات الصلة والعوامل البيئية الهامة وتوفير معايير للسلوك من أجل جميع العاملين في قطاع مصايد الأسماك. ولوحظ وجود بعض الاختلافات في مستوى الأولوية لا سيما في ما يتعلق بتربية الأحياء المائية، وممارسات ما بعد الصيد، وتنمية مصايد أسماك المياه الداخلية.

[32] APFIC, CCAMLR, CCSBT, CPPS, GFCM, IATTC, IPHC, MRC, NASCO, NEAFC, RECOFI, SEAFO and WCPFC.

[33] CEPPT, CFFA,ICSF, NACEE, OPRT and IUCN.

57 – وحددت المنظمات غير الحكومية أن انعدام الوعي بشأن المدونة، وانعدام الإرادة السياسية، وانعدام الشفافية، والافتقار إلى الموارد البشرية والمالية وإلى المعلومات العلمية وإلى المراقبة الفعالة للتجارة، وكذلك قصور أطر السياسات على الصعيد الوطني وعدم ملاءمتها، والإعانات، والارتفاع الحاد في أسعار الوقود، هي المعوقات الرئيسية التي تحول دون تنفيذ المدونة. واقترحت، كحلول ممكنة، إثارة الوعي العام، وتعزيز الشفافية، وذلك بجملة أمور من بينها استحداث نظام لتبادل المعلومات عن سياسة الصيد، وإعداد أطر محددة على الصعيد الوطني لتعزيز التنظيم الذاتي، ونظم مجتمعية للإدارة المشتركة، فضلاً عن آليات و/أو خطوط توجيهية إقليمية وعالمية لزيادة النهوض بتنفيذ المدونة والصيد والتجارة الرشيدين.

58 – وكانت المنظمات غير الحكومية تنهض بطائفة من الأنشطة لجعل المدونة معروفة ومفهومة على نطاق أوسع، من بينها بذل جهود لإثارة الوعي الجماهيري بالمدونة من خلال المواقع الشبكية ونشر المطبوعات وعقد اجتماعات من قبيل الندوات والحلقات الدراسية وحلقات العمل. وكان بعضها منخرطاً مباشرة في عملية وضع سياسات على صعيد إقليمي من خلال هيئات تشاورية أنشأتها البلدان الأعضاء. وقدم البعض أيضاً الدعم المالي لمشاركة أصحاب المصلحة في هذه العمليات. وذكروا أن هذه الجهود أدت إلى زيادة الوعي بشأن المدونة وإلى إتاحة فرص أكبر لأصحاب المصلحة، لا سيما الصيادين وممثلي العاملين في مجال صيد الأسماك، للمشاركة في عملية تنفيذ المدونة وللتفاعل في ما بينهم.

59 – ورأت بضع منظمات غير حكومية أن البلدان و/أو الهيئات الإقليمية لمصايد الأسماك لا تستجيب استجابة كاملة لما هو متوقع منها من حيث وضع خطط لإدارة مصايد الأسماك من أجل كفالة الاستخدام المستدام لموارد الأحياء المائية الحية. وأشير إلى وجود فجوة كبيرة بين الأهداف المعلنة للسياسات المتعلقة بمصايد الأسماك والتنفيذ الفعلي لخطط وطنية وإقليمية لإدارة مصايد الأسماك وذلك نتيجة بصفة رئيسية لانعدام القدرة والإرادة السياسية. وقدمت هذه المنظمات غير الحكومية مقترحات لتحسين مضمون وفعالية خطط وتدابير إدارة مصايد الأسماك، من بينها إنشاء سجل عالمي لجهود الصيد من أجل تحسين الرصد، وتعديل التشريعات ذات الصلة بالصيد بالصنارة، وإتباع الإدارة القائمة على النظام الإيكولوجي، وإلغاء الأحكام غير الإلزامية الخاصة بالهيئات الإقليمية لمصايد الأسماك، وكفالة الشفافية في ما يتعلق ببيانات المصيد وصنع القرار، واستكشاف نُظم الرصد القائمة على استخدام الأقمار الصناعية، وإزالة الإعانات، وإقامة مناطق بحرية محمية، وحظر الصيد القاعي إلا حيثما بدا أنه لن يؤثر تأثيراً سلبياً على النظم الإيكولوجية البحرية الهشة. واقترحت أيضاً إحدى المنظمات غير الحكومية معالجة قضايا التنوع البيولوجي، والنظم الإيكولوجية والأنواع المعرّضة لخطر الانقراض معالجة مستقلة عن خطط إدارة مصايد الأسماك وذلك بسبب تعقدّها وحساسيتها.

60 – كما رأت بضع منظمات غير حكومية أن أغلبية البلدان الأعضاء توجد لديها إجراءات وافية من أجل إجراء تقييمات بيئية لعمليات تربية الأحياء المائية، ورصد عمليات تربية الأحياء المائية، والإقلال إلى أدنى حد من الآثار الضارة الناجمة عن إدخال أنواع غير محلية أو استخدام أرصدة محوّرة وراثياً من أجل تربية الأحياء المائية. وكان من بين الاحتياجات التي حُددت لتحسين تربية الأحياء المائية إعداد خطط وطنية لتنمية تربية الأحياء المائية، وإجراء تقييمات للآثار الاجتماعية والبيئية قبل تنفيذ المشاريع، وكذلك وضع معايير بيئية واجتماعية للتقييمات، وإدخال أطر

رصد أفضل من جانب سلطات مستقلة، وتحسين المراقبة الذاتية للمزارع بدعم من رابطات مستزرعي الأسماك، واستخدام النهج التحوطي، وإتباع إجراءات متعددة الخطوات لإدخال الأنواع غير المحلية والأرصدة المحوّرة وراثياً، وإتباع مراقبة أكثر فعالية ومنع الهروب من مرافق تربية الأحياء المائية، والنهوض بالأبحاث المتعلقة بالإقلال إلى أدنى حدٍ من الآثار الضارة لتربية الأحياء المائية.

61 – وأشارت أربع منظمات غير حكومية[34] إلى أنها تبذل جهودا لتنفيذ جميع خطط العمل الدولية أو بعضها والاستراتيجية المتعلقة باتجاهات الصيد الطبيعي. وفي ما يتعلق بخطة العمل الدولية بشأن القدرة، اشتملت تلك الجهود على إقامة قاعدة بيانات لأساطيل الصيد، وتنظيم مشاورات في ما بين أصحاب المصلحة، والمشاركة في عملية تشاورية إقليمية، ووضع وتنفيذ اتفاق في ما بين أعضاء منظمة، وكذلك مطالبة بلدان ليست أعضاءً بأن تحد من قدرتها على الصيد. وفي ما يتعلق بخطة العمل الدولية بشأن أسماك القرش، اشتملت الجهود على مشاركة نشطة في عملية إقليمية لصون أسماك القرش، وحث جميع البلدان على اعتماد خطط للإدارة لدعم صون وإدارة أسماك القرش وإدراج أسماك القرش ضمن قائمة الأنواع المهددة و/أو المعرّضة لخطر الانقراض. وفي ما يتعلق بخطة العمل الدولية بشأن الطيور البحرية، ذكرت منظمة غير حكومية أنها تنظّم أنشطة تثقيفية وتشجيعية للصيادين لكي ينفّذوا خطة العمل الدولية. وفي ما يتعلق بخطة العمل الدولية بشأن الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، ذكرت المنظمات غير الحكومية أنها تشارك بنشاط في منتديات إقليمية وعالمية شتى، وتنظم مشاورات وحلقات عمل في ما بين أصحاب المصلحة، وتعد خططاً للعمل، وخطوطاً توجيهية لممارسات أفضل و/أو مشروعاً نموذجياً، وترصد التجارة من جانب البلدان الأعضاء من أجل مكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم.

برنامج مدونة الأسماك التابع للمنظمة

62 – يعمل برنامج مدونة الأسماك، الذي أُنشئ بناء على طلب البلدان الأعضاء للاستجابة للاحتياجات الخاصة للبلدان النامية، دعماً لأنشطة تيسير تنفيذ المدونة والصكوك ذات الصلة بمصايد الأسماك. وأنشطة برنامج مدونة الأسماك واسعة النطاق وتشمل تقديم المساعدة التقنية، وتنمية القدرات البشرية، وإجراء المسوح المتخصصة، والبعثات الدراسية.

63 – وواصلت المنظمة، تأسيساً على النتائج الناجحة للأنشطة المستهلة في عام 1998، توسيع نطاق برنامج مدونة الأسماك من خلال مشاريع عالمية وإقليمية تغطي طائفة من المجالات. ويقدَّم التمويل من الجهات المانحة إلى البرنامج إما من خلال المساهمات المقدّمة لصندوق مشترك، هو الصندوق الاستئماني لمدونة الأسماك، أو من خلال التمويل المباشر من جهة مانحة واحدة لواحد أو أكثر من فرادى أنشطة المشاريع.

[34] CEPPT, CFFA, OPRT and IUCN.

الإجراء المقترح أن تتخذه اللجنة

64 – يُرجى من اللجنة أن:

- تواصل بذل أقصى جهودها لتوسيع نطاق تنفيذ المدونة ولتعميقه عملاً على النهوض بتربية الأحياء المائية وصيد الأسماك بطريقة رشيدة بدرجة أكبر وأكثر استدامة؛

- توفر توجيهاً بشأن توصيات دراسة عام 2008 المتعلقة بالخيارات الإلكترونية لرصد تنفيذ المدونة، لا سيما في ما يتعلق بمواصلة العمل لاستحداث نظام إبلاغ إلكتروني يقوم على برنامج "MS Excel" وتحديث استبيان المدونة لإجراء مزيد من النظر في الأمر في الدورة التاسعة والعشرين للجنة مصايد الأسماك؛

- تُقر بالحاجة إلى اتخاذ تدابير لتمكين جميع أصحاب المصلحة من الحصول على المعلومات والمساهمة في تدفقها من أجل تحقيق إدارة الصيد الرشيد وتعميق تنفيذ المدونة، لا سيما في البلدان النامية؛

- تأخذ علماً، كمتابعة لتوصيات لجنة مصايد الأسماك في دورتها السابعة والعشرين بشأن السلامة في البحر في قطاع مصايد الأسماك، بالوثيقة COFI/2009/Inf.13، وتشير إلى الإجراءات الإضافية إذا رأت ضرورة لها.